قوله واما لا يبحث عنها اى عن الجزئيات لا يقال ان الجزئي له معنيان يبين كل منهما ويبين النسبة بينهما لانا
نقول جوابه انه ليس بحث ويجئ في العلوم الحكمية الحقيقية التي لا تتبدل بتبدل الاديان هذا في الاصل لانه مأخوذ
عن الانبياء الا انه وقع فيها التغيير بحث تلاحق الافكار فصارت الحكمة علما مزخرفا على ما في المرزاجان قوله فلا يحصل
تلك الجزئيات محمولات نفهم منه ان البحث عنها لا يوافق غرض الحكماء لكان بتر الجزئيات محمولات وفيه بحث لان
الجزئي الحقيقي لا يحمل على شئ على ما حقق المحقق الشريف كما لا يخفى قوله لغاية كثرتها بل لانها غير متناهية فلا يمكن
حصرها وضبطها فلا يبحث عنها من حيث خصوصياتها فلا ينافي البحث عن الافلاك المخصوصة وعن الواجب وعن
العقول الفعالة فان البحث عنها ليس من حيث خصوصياتها بل من حيث انها داخلة تحت الكليات كما ترى و
هذا معنى كونه والمراد انه لا يبحث اه وايضا احوالها لا تثبت على وتيرة واحدة بل تتغير فيتعذر معرفتها على
وجه يطابق الواقع وايضا ليس علمنا بها من حيث هي جزئية نعتد به كما لا حكمية وهو ارتسام النفس
الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات اليقينية وذلك لان صور الجزئيات انما ترتسم في الالات لا …
واذا تعطلت الالات زال عنها الادراكات المتعلقة بخصوصيات الجزئيات ولكن هذا انما يصح على مذهب
واحد وايضا ليس علمنا بها من هذه الحيثية يبلغنا الى غاية حكمية وهي السعادة الكبرى الابدية التي هي
ابتهاجها بوجدانها ذاتها متصفة بكمالاتها التي افضلها واعلاها ما ارتسم فيها من صور حقائق
الموجودات واحوالها حتى صارت بذلك الارتسام كانها الموجودة كلها ويبقى ههنا كلام ذكرته في حاشيتي
على حاشية قول احمد على شرح الفناري في المنطق قوله بواسطة الجزء الاعم ووقوع البحث عنه بهم على ما قال
المدقق ميرزاجان في حاشية شرح المطالع ولو سلم ذلك نقول انه مشروط بان يكون اللاحق به ان يكون ماويا
بقيد غير مذكور مراد وليس البحث على اطلاقه على ما قال بعض المدققين وهذا هو التحقيق وقد مر كله في بحث الموضوع
قوله وهي غير متغيرة لانها في الحقيقة احوال تلك الوسائط وهي كليات فيكون النزاع لفظيا قوله ان لا
لا يبحث عن الجميع والبحث مقيد بقدر الطاقة البشرية والمنع بعدم الضبط عدم البحث على وجه يطابق الواقع كما
مر فتامل قوله وعدم الانضباط مانع فيه منع لان البحث عن الجميع مقيد بقدر الطاقة البشرية كما مر قوله لا ماله
يعني ان الكلام المذكورة ممنوعة قوله غير منضبطة اى غير منحصرة في عدد فتعين البحث عن مجموعها على وجه
جزئي وفيه منع لان السائل يقول ان الاصل ان يبحث عنها بخصوصها لكن ذلك متعذر فليبحث عنها بخصوصها
في البعض وليبحث في البعض الاخر على الوجه الكلي مثلا الجوهر البحث عن افراد مقولة واحدة بخصوصها وعن
سائر المقولات الاخر على الوجه الكلي لان ما لا يدرك كله لا يترك كله قوله فيفضي الى التكرار فيه منع والسند
ان المقولات اجناس عالية متباينة فلا يلزم التكرار اذا بحث عن جزئيات مقولة واحدة بخصوصها على
سائر المقولات فانها يبحث عنها على الوجه الكلي فتامل قوله وعدم كون الجزئيات كاسبات ومكتسبات هو
المكتسب لقصر النظر بالكليات حتى يكون المعنى فلهذا اى فلعدم النظر للمنطقي في الجزئيات صار نظر المنطقي مقصورا
على بيان الكليات الكاسبة والمكتسبة قوله وعدم كونها مبحوثا عنها وحكمه عدم تدخل على الموضوع وعلى المحمول
كما مر الاشارة اليه قوله فظهر مما مر ان المنطق باحث عن الكاسب والمكتسب والجزئي ليس شيئا منهما فلا
فلا يتعلق به غرض المنطقي كما مر قوله ما وجه كون الثاني وهو عدم كون الجزئيات مبحوثا عنها في العلوم الحكمية
قوله فهو ان المنطق مقدمة للعلوم الحكمية على قول واحد وقد سبق انه جزء الحكمة على قول اخر الا انه مقدمة …
قوله موضوعات في الحقيقة والا يكون موضوعا في الظاهر كما مر على انه قد يكون موضوع الكبرى اذا كانت شخصية
كما ان زاده في باب التصديقات في شرح المطالع وفي هذا الشرح فتامل قوله وان كان يحتاج بعض الائمة … لشمول البحث
للتعريف لانه حمل المحمول على الموضوع في الاصطلاح كما مر ولو سلم ذلك نقول ان البحث عن الجزئي ليس مقصودا بالذات
في فننا هذا الا نرى لا نفع في الايصال الا في التصورات ولا في التصديقات فلذلك كان لصاحب فن النظر في مباحث
الجزئي غنى انتهى كما مر قوله بحث عن الكلي هذا معنى قوله فذلك ليتضح به مفهوم الكلي فهذا اشعر بان تصور الجزئي
بحث وقد منع ذلك في محشى هذه بقوله وان كان جزئيا فلا يبحث فمنع ما سلمه اولا اذ هو معدود من مسائل البحث

في عرف

في عرف المناظرين لانه لا يناسب الانصاف قوله والتسليم بالنظر الى معناه اللغوي ولا يخفى ان استعمال
اللفظ الاصطلاحي في المعنى مجاز لا يصار اليه بلا ضرورة ويمكن ان يقال ان اختصاص المعنى الاصطلاحي
بالتصريح ربما يكون محل النزاع عندهم في الاصطلاح وان كان التحقيق هو الاختصاص به فالمنع مبني عليه
قوله وايضا عكس اه يعني ان تعريف الجزئي الاضافي والجزئي الحقيقي بيان لامر كلي فيكون ذلك البحث
بحثا عن الكلي وفيه نظر لان الكلي ليس على اطلاقه مما يبحث في الفن بل باعتبار كونه موصلا لانه تعريف
الشيء مرجع الى البيان وضع الالفاظ والجواب انا لا نسلم لانه تعريف حقيقي لا اسمي لان الكليات الخمس
مبادي التصورات مع قطع النظر عن الالفاظ قوله كل منها اي كل واحد من الافراد التي تحته ضمير
منها الى ما باعتبار انه عبارة عن الافراد وهو ظ قوله حتى يتوجه المنع مستندا بجواز ان يكون عام ما هيته
بعضها كالحيوان فانه نوع الحقيقي الداخل تحته فانها افراد اعتبارية له وهو داخل في الانسان وعرض
عام للناطق مثلا قوله لجواز الجمع فان الحيوان قد جمع الكلي كما مر قال الشيخ والداخل يسمى ذاتيا هذا قول
المتأخرين وكلمة ربما تشعر ضعف هذا القول قوله السؤال المورد لحصول السؤال ان الانسان مثلا
لا يطلق عليه الذاتي لان نفس الانسان ذات فيكون الشيء الواحد بعينه منسوبا ومنسوبا اليه وهو ظ
البطلان لان النسبة تقتضي المنسوب والمنسوب اليه قوله والجواب ان المنسوب خاص والمنسوب اليه
عام كالعامل اللفظي فان المنسوب مفرد والمنسوب اليه مطلق ويمكن الجواب بوجه اخر وهو ان المراد
بالمنسوب اليه الشخص وهو زيد مثلا فالنوع جزئية كالجنس والفصل على انه يمكن ان يقال ان المنسبة في بعض
الافراد كافية فان المفهوم الاصطلاحي شامل لهذه الامور الثلاثة وهذا الجواب تابع نظيره فلا يجز
فيه ويمكن ان يقال ان الماهية من حيث هي هي مغايرة بالاعتبار للماهية من حيث انها متحصلة بالتشخص
الماخوذ معها على وجه التقييد دون التركيب الا انه خلاف المتبادر من انتساب شيء الى اخر وهو
التغاير بالذات كما لا يخفى قال الشيخ فهو المقول في جواب ما هو واعلم انهم جعلوا مورد القسمة
اللفظ المفرد الكلي حتى قال الشيخ في الشفاء في فصل قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه فلا يرد فيه
الحد التام لانه مركب قطعا لان الاتفاق اعتبار الافراد بناء في عقلهم بالجنس المتوسط بالجنس العالي لانا نقول هو مما يحتمل
المبهمة في الامثلة ثم المراد بقوله في جواب ما هو السؤال بكلمة ما لجنسه بان يكون عن زيد وعمرو واحد
بحسب الخصوصية بان يكون السؤال عن زيد فقط فالشركة تقتضي التعدد والخصوصية تقتضي الافراد فلا يجتمعان
في سؤال واحد فقوله في زمان واحد فقوله المراد بالمعية ههنا المعية في الوجود دفع لذلك والمعية في الوجود
لا تقتضي ان يكون السؤال واحد الجواز تعدد السؤال وتعدد الجواب والازمنة فيكون الانسان مقولا حالة
الاجتماع في السؤال ومقولا ايضا حالة الافراد في السؤال لكن المتبادر من المعية هو المعية بحسب الزمان
والمفصل في هذا المقام انه اذا قيل ما زيد يجاب بالانسان لان قد تصور ماهيته مبهمة فان غني خصوصيتها
والجنس ان يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغني عنه واذا قيل ما الانسان فان لم يعلم
الا بالخصوصية مفهومه يجاب بمرادف له ان وجد والا مركب بعينه لكنه من مباحث اللغة وان علم بها
يجاب بالحد الذي هو تفصيل مفهومه او بتصوير حقيقته لا بالمرادف وذلك لان الخصوصية المستفادة
من معرفة اللغة معلومة له فلا يحصل مطلوبه بمرادف اخر لاعانة في معرفة تلك الخصوصية الا ان ذكر الحد في
الجواب باعتبار انه نفس ماهية المحدود والى طلب مزيد معرفة لخصوصيتها لا باعتبار كونه مغايرا لها وموجبا
لتصورها فهو مقول في الجواب لا من حيث انه حد فمن حيث انه عين المحدود حقيقة الا ان الحد ليس بداخل تحت
الكلي المنقسم الى اقسامه قوله او المعية الزمانية هو المتبادر ويكون المراد بالمقول المقول بالقوة لا بالفعل
اي صالح لان يقال في جواب السؤال حال الاجتماع وفي جواب السؤال حال الافراد فالصلاحية مخففا في
زمان واحد فقوله بالفعل متعلق بالمقولية وبالضمير الراجع اليها قال في شرح المطالع لانه اما ان يكون صالحا لان يجاب به
عن ماهية الشيء حالة الجمع والافراد فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى افراده فانه اذا سئل
عن زيد بما هو كان الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير انتهى

Copyright King Saud University